مجلة النور للدراسات القانونية

https://jnls.alnoor.edu.iq/

جودة الصياغة التشريعية لمسؤولية الشركات عن حماية الصحة والسلامة المهنية في بيئات العمل الذكية-دراسة مقارنة بين العراق ومصر والاتحاد الأوروبي-

خلدون محمد جرو الحمداني

جامعة الحدباء/ كلية الحقوق

معلومات المقال

Article history:
Received: 20 March 2026
Revised: 19 April 2026
Accepted: 27 April 2026

Keywords:
Legislative Drafting Quality.
Corporate Liability.
Occupational Health and Safety
Stability of Commercial Transactions.
Legislative Ambiguity.
Legislative Coherence
Comparative Legal Drafting.
European Union Legislation.

تواصل:
أ.م. د خلدون محمد جرو الحمداني
Drkhaldoon5@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة جودة الصياغة التشريعية لمسؤولية الشركات عن حماية الصحة والسلامة المهنية وأثرها في تحقيق استقرار المعاملات التجارية، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي والمعياري، ورصد المعوقات التشريعية في القوانين النافذة في كلٍّ من العراق ومصر، مع إجراء مقارنة بالتجربة التشريعية في الاتحاد الأوروبي. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن ضعف الصياغة التشريعية، المتمثل في الغموض وعمومية النصوص وتضاربها وغياب القابلية التطبيقية، يؤدي إلى تباين الاجتهاد القضائي، وإضعاف الحماية القانونية للعمال، وزيادة النزاعات التجارية. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن، من خلال دراسة النصوص القانونية، وتحليل التطبيقات القضائية، والاستعانة بالفقه القانوني العربي والأجنبي. ويخلص البحث إلى أن التشريعات العراقية والمصرية ما زالت تعاني من قصور في تحديد المسؤوليات وآليات التنفيذ، بخلاف التشريعات الأوروبية التي تتسم بالدقة والمرونة والتناسق. ويوصي البحث بضرورة تطوير الصياغة التشريعية عبر تحديد الالتزامات القانونية بوضوح، وتحقيق الانسجام بين القوانين ذات الصلة، وسدّ الفراغات التشريعية، بما يضمن حماية فعّالة للصحة والسلامة المهنية ويعزز الاستقرار القانوني للمعاملات التجارية.

الكلمات المفتاحية: جودة الصياغة التشريعية، مسؤولية الشركات، الصحة والسلامة المهنية، استقرار المعاملات التجارية، الغموض التشريعي التناسق التشريعي، الصياغة القانونية المقارنة، تشريعات الاتحاد الأوروبي الشخصية القانونية، الروبوت الجراح، الذكاء الاصطناعي، المسؤولية المدنية، الأنظمة الذكية

DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v3.is.a5, ©Authors, 2026, College of Law and Political Science ,Alnoor University.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Assessing the Quality of Legislative Drafting Governing Corporate Responsibility for Occupational Health and Safety in Smart Work Environments: - A Comparative Analysis of Iraq, Egypt, and the European Union-

Khaldoon M. J. Al-Hamdani
College of Law\ Al-hadba University

Abstract:

This study examines the quality of legislative drafting governing corporate liability for the protection of occupational health and safety and its impact on the stability of commercial transactions. It analyzes the conceptual and normative framework of legislative drafting and identifies the legislative obstacles inherent in the applicable laws of Iraq and Egypt, while undertaking a comparative assessment of the European Union's legislative approach. The study is based on the premise that deficiencies in legislative drafting—such as ambiguity, overly general provisions, normative inconsistency, and limited practical applicability—lead to divergent judicial interpretations, weaken the legal protection afforded to workers, and increase commercial disputes.

The research adopts an analytical and comparative methodology, relying on the examination of legal texts, judicial decisions, and relevant Arab and foreign legal scholarship. It concludes that Iraqi and Egyptian legislation continues to suffer from shortcomings in clearly defining corporate obligations and enforcement mechanisms, in contrast to European legislation, which is characterized by precision, coherence, and regulatory flexibility. The study recommends enhancing legislative drafting by clearly defining legal obligations, ensuring coherence among related laws, and addressing legislative gaps, thereby strengthening effective protection of occupational health and safety and promoting legal certainty and stability in commercial transactions.

المقدمة:

تُعدّ الصياغة التشريعية من العناصر الجوهرية في بناء القاعدة القانونية وضمان فعاليتها، ولا سيما في مجال تنظيم مسؤولية الشركات عن حماية الصحة والسلامة المهنية. فوضوح النصوص القانونية ودقتها يسهمان في حسن التطبيق القضائي والإداري، ويحدّان من تباين التفسير والاجتهاد، كما يعززان الثقة القانونية واستقرار المعاملات التجارية. وفي المقابل، يؤدي الغموض أو العمومية في الصياغة إلى إضعاف الحماية المقررة للعمال وزيادة النزاعات القانونية. وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة جودة الصياغة التشريعية في القوانين النافذة في العراق ومصر، وبيان أوجه القصور فيها، مع مقارنتها بالتجربة التشريعية في الاتحاد الأوروبي، وصولًا إلى تقديم مقترحات تسهم في تطوير النصوص القانونية وتحقيق حماية فعّالة للصحة والسلامة المهنية واستقرار المعاملات التجارية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد الموضوعات القانونية المعاصرة ذات الأثر المباشر في حماية الحقوق وتحقيق الاستقرار القانوني، والمتمثل في جودة الصياغة التشريعية لمسؤولية الشركات عن الصحة والسلامة المهنية. وتتجلى أهمية البحث من الناحية العلمية في إسهامه في إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالصياغة التشريعية، من خلال تحليل معاييرها وبيان دورها في الحد من الغموض التشريعي وتباين الاجتهاد القضائي.

أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على أوجه القصور في التشريعات النافذة في العراق ومصر، وما يترتب عليها من ضعف في حماية العمال وعدم استقرار المعاملات التجارية، مع الاستفادة من التجربة التشريعية المقارنة في الاتحاد الأوروبي. كما يسهم البحث في تقديم مقترحات تشريعية يمكن أن تفيد المشرّع والجهات الرقابية والقضائية في تطوير النصوص القانونية، وتحقيق قدر أكبر من الوضوح والانسجام، بما يعزز فعالية القاعدة القانونية ويضمن حماية أفضل للصحة والسلامة المهنية واستقرار المعاملات التجارية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيس حول مدى كفاية جودة الصياغة التشريعية في القوانين النافذة في كلٍّ من العراق ومصر في تنظيم مسؤولية الشركات عن حماية الصحة والسلامة المهنية، ومدى قدرتها على تحقيق حماية فعّالة للعمال وضمان استقرار المعاملات التجارية. فبالرغم من وجود نصوص قانونية تنظم هذا المجال، إلا أن العديد منها يتسم بالغموض والعمومية وتداخل الأحكام، الأمر الذي أدى إلى تباين الاجتهاد القضائي، وضعف التطبيق العملي، وازدياد النزاعات القانونية.

وانطلاقًا من ذلك، تثار الإشكالية حول ما إذا كانت هذه النصوص تحقق مقاصد المشرّع، أم أنها تحتاج إلى إعادة صياغة وتطوير بما ينسجم مع معايير جودة الصياغة التشريعية، خاصة في ظل التطورات التقنية وظهور بيئات العمل الذكية. كما تمتد الإشكالية إلى مدى إمكانية الاستفادة من التجربة التشريعية المقارنة في الاتحاد الأوروبي بوصفها نموذجًا أكثر دقة ومرونة، لمعالجة أوجه القصور وسدّ الفراغات التشريعية في التشريعات الوطنية.

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات العلمية التي يسعى إلى اختبارها وتحليلها، وهي:

1. توجد علاقة مباشرة بين جودة الصياغة التشريعية وفعالية تنظيم مسؤولية الشركات عن حماية الصحة والسلامة المهنية، بحيث يؤدي وضوح النصوص ودقتها إلى تعزيز الحماية القانونية للعمال وتقليل المخاطر المهنية.
2. إن الغموض والعمومية في الصياغة التشريعية في القوانين النافذة في العراق ومصر يسهمان في تباين الاجتهاد القضائي وضعف التطبيق العملي للنصوص القانونية، مما يؤثر سلبًا في استقرار المعاملات التجارية.
3. يسهم غياب التناسق والانسجام بين التشريعات ذات الصلة (قوانين العمل، والصحة والسلامة المهنية، والقانون التجاري) في زيادة النزاعات القانونية وإضعاف اليقين القانوني.
4. إن التشريعات الأوروبية، ولا سيما توجيهات الصحة والسلامة المهنية، تشكل نموذجًا تشريعيًا متقدمًا من حيث الدقة والمرونة، ويمكن الاستفادة منها في تطوير الصياغة التشريعية في العراق ومصر.
5. إن تحسين جودة الصياغة التشريعية وسدّ الفراغات القانونية يؤدي إلى تعزيز حماية الصحة والسلامة المهنية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار القانوني في المعاملات التجارية.

خطة البحث:

يتكون البحث من مبحثين رئيسيين، ويحتوي المبحث الاول على ثلاث مطالب ويتضمن الثاني على مطلبين وكالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمعياري لجودة الصياغة التشريعية لمسؤولية الشركات

جودة الصياغة التشريعية تشكل الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المشرّع لضمان فعالية القوانين، خصوصًا في مجالات مسؤولية الشركات عن حماية الصحة والسلامة المهنية واستقرار المعاملات التجارية. فالنصوص الدقيقة والواضحة تتيح للقاضي والجهات الرقابية التطبيق الصحيح، وتقلل من النزاعات القانونية. دراسة المقارنة بين التشريعات العراقية والمصرية ونظيراتها الأوروبية تتيح فهمًا أعمق لنقاط القوة والضعف، وتقديم حلول عملية لتطوير التشريعات المحلية.

المطلب الأول: مفهوم جودة الصياغة التشريعية وأهميتها

أولاً: التعريف الأكاديمي لجودة الصياغة التشريعية

جودة الصياغة التشريعية تعني القدرة على صياغة نص قانوني واضح ودقيق، يعكس مقاصد المشرع ويحد من تعدد التأويلات، ويضمن حماية الحقوق القانونية، وتطبيق الالتزامات على الأطراف المختلفة ، ويرى البعض ان "جودة الصياغة التشريعية عملية معرفية ولغوية وفنية تهدف إلى تحقيق وضوح ودقة النص، بما يتوافق مع أهداف المشرع ويقلل الفجوات التأويلية."[1] ويضيف الاخر ان "النص التشريعي الجيد يعكس قدرة القانون على التكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، ويمنح الأطراف توقعًا واضحًا لحقوقهم والتزاماتهم."[2]

ثانياً: أهمية جودة الصياغة التشريعية

1. **تحقيق الوضوح وتقليل الالتباس**

النصوص القانونية الواضحة تمنع تعدد التأويلات، وتسهّل على القاضي والجهات الرقابية فهم المقصود بدقة، في العراق، أشارت دراسة حديثة إلى أن بعض التشريعات التجارية غامضة، مما أدى إلى اختلاف الاجتهاد القضائي بشأن مسؤولية الشركات تجاه

الصحة والسلامة المهنية [3]، اما في مصر، أظهرت الدراسات أن النصوص غير الدقيقة تسبب تأخيرات في تطبيق القانون الرقابي على الشركات الصناعية، مما يزيد من المخاطر على العمال [4]، وفي الاتحاد الأوروبي، تعتمد التشريعات على نظام معيارية تشريعية يضمن وضوح المصطلحات القانونية ويحد من الاجتهاد القضائي المتباين، خصوصًا في مجال السلامة المهنية [5] ، حكم لمحكمة النقض المصرية رقم 123 لسنة 2019 (قسم التجارة) أشار إلى أن غموض النص القانوني أعاق تحديد مسؤولية الشركة عن إصابة العامل، ما أدى إلى صعوبة تطبيق العقوبة، مؤكدًا أهمية صياغة نصوص واضحة ودقيقة، اما العراق، حكم محكمة التمييز الاتحادية رقم 45/2017 أكد أن عدم وضوح التشريع التجاري حول واجبات الشركة تجاه العمال أدى إلى تباين في القرارات القضائية بين المحاكم الابتدائية.

2. **تعزيز استقرار المعاملات التجارية**

النصوص القانونية الدقيقة تحدد الالتزامات والمسؤوليات بدقة، مما يعزز الثقة بين الأطراف التجارية ويقلل من النزاعات، في العراق ومصر، غموض بعض الأحكام يؤدي إلى نزاعات تجارية متكررة نتيجة اختلاف فهم الأطراف [6]، في الاتحاد الأوروبي، توفر التشريعات أسسًا واضحة للعقود التجارية، بما يضمن الامتثال القانوني ويعزز استقرار السوق. الشركات في مصر قد تواجه تحديات عند تطبيق التشريعات القديمة على عقود جديدة تشمل بيئات عمل ذكية، بينما توفر توجيهات الاتحاد الأوروبي إطارًا مرنًا يواكب التطور التكنولوجي.

3. **دعم الصحة والسلامة المهنية**

النصوص الدقيقة تحدد المسؤوليات تجاه حماية العمال، ما يقلل الحوادث والإهمال ويخلق بيئة عمل آمنة، والدراسات في العراق ومصر أظهرت أن ضعف الصياغة القانونية يؤثر على متابعة التزامات الشركات بالمعايير الصحية[7] ، اما الاتحاد الأوروبي يطبق توجيهات محددة مثل OSH Directives لضمان حماية العاملين في المصانع وبيئات العمل الذكية[8].

التشريع في الاتحاد الأوروبي، توجيه المجلس الأوروبي EEC 391/89/يفرض التزامات دقيقة على الشركات لضمان الصحة والسلامة المهنية، مع عقوبات واضحة للشركات المخالفة، مقارنة ذلك مع التشريعات العراقية، نجد أن النصوص غالبًا عامة، ما يترك مجالًا للاجتهاد القضائي في تحديد المسؤوليات.[9]

المطلب الثاني: معايير جودة الصياغة التشريعية

يمثل تحديد معايير جودة الصياغة التشريعية خطوة أساسية لفهم كيفية تحسين النصوص القانونية، بما يضمن فعاليتها فشي حماية الصحة والسلامة المهنية وتحقيق استقرار المعاملات التجارية. فغياب هذه المعايير يجعل التشريعات عرضة للقصور والغموض، الأمر الذي ينعكس سلبًا على التطبيق القضائي والتنفيذي، ويؤدي إلى تباين الاجتهادات القضائية. وتبرز أهمية هذه المعايير من خلال المقارنة بين التشريعات في العراق ومصر والاتحاد الأوروبي، وما يترتب على اعتمادها أو إهمالها من آثار قانونية عملية. [10]

أولًا: وضوح اللغة ودقة المصطلحات

يُعد وضوح النص القانوني ودقة المصطلحات من الركائز الأساسية لجودة الصياغة التشريعية، لما لهما من دور في منع تعدد التفسيرات وضمان فهم القاضي والجهات الرقابية لمراد المشرّع. وفي هذا الإطار، أظهرت دراسات فقهية في العراق أن بعض التشريعات التجارية والصناعية استخدمت مصطلحات عامة، مثل عبارة «تدابير السلامة المناسبة»، دون تحديد طبيعتها أو نطاقها، مما أدى إلى اختلاف اجتهاد المحاكم بشأن مسؤولية الشركات عن الحوادث المهنية.[11]

اما في مصر، واجهت بعض النصوص التشريعية غموضًا مماثلًا، وهو ما أسهم في تأخير تنفيذ القوانين على مستوى المصانع، لا سيما في حالات الحوادث المهنية، نتيجة صعوبة تحديد مدى التزام المنشآت بواجباتها القانونية. [12]

وعلى خلاف ذلك، تعتمد تشريعات الاتحاد الأوروبي على لغة قانونية دقيقة وموحدة، مع تعريف واضح للمصطلحات التقنية والقانونية، كما هو الحال في توجيه السلامة والصحة المهنية رقم 391/89، الأمر الذي يضمن تطبيقًا فعالًا ومتكافئًا عبر الدول الأعضاء[13] وقد أكدت محكمة النقض المصرية هذا الاتجاه، إذ قضت في أحد أحكامها بأن استخدام مصطلحات تشريعية غير محددة أدى إلى تضارب الاجتهاد القضائي بين المحاكم الابتدائية بشأن تحديد مسؤولية الشركة عن حادث مهني. [14]

ثانيًا: التناسق الداخلي والانسجام بين المواد

يقصد بالتناسق الداخلي عدم وجود تعارض أو تضارب بين المواد المختلفة في القانون الواحد، فضلًا عن انسجام النص التشريعي مع القوانين الأخرى ذات الصلة. وفي العراق، يلاحظ في بعض الأحيان وجود تعارض بين أحكام القانون التجاري وأحكام القانون المدني بشأن مسؤولية الشركات، مما يؤدي إلى اختلاف تفسير النصوص القانونية بين المحاكم. [15] في السياق ذاته، تشير إحدى الدراسات الأكاديمية في مصر إلى أن تعدد القوانين وعدم انسجام النصوص التشريعية يؤدي إلى تضارب الاجتهاد القضائي وزيادة المخاطر القانونية التي تواجه الأطراف التجارية. [16] أما في الاتحاد الأوروبي، فيجري التأكد من انسجام القوانين الوطنية مع توجيهات الاتحاد، بحيث تكون النصوص متسقة ومتكاملة، وهو ما يحد من التناقضات التشريعية ويعزز حماية العمال والشركات على حد سواء. [17]

ثالثًا: القابلية للتطبيق والفعالية العملية

تتطلب جودة الصياغة التشريعية أن يكون النص القانوني قابلًا للتطبيق على أرض الواقع، وألا يقتصر على صياغات نظرية مجردة. غير أن بعض النصوص التشريعية في العراق ومصر لا تزال تتسم بالعمومية وعدم العملية، مما يعيق الرقابة والتنفيذ الفعلي، ولا سيما في بيئات العمل الحديثة والمتطورة.[18] وفي المقابل، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لقابلية التطبيق، من خلال اعتماد توجيهات عملية، ونماذج لتقييم المخاطر، ومعايير واضحة للامتثال، بما يجعل النصوص التشريعية أكثر فاعلية على المستوى العملي. وقد أكدت محكمة النقض المصرية هذا المبدأ عندما شددت على أن القوانين غير القابلة للتطبيق تفقد قدرتها على حماية العامل، وتستلزم تكييف النصوص القانونية بما يتلاءم مع الواقع العملي. [19]

رابعًا: المرونة القانونية والتكيف مع المستجدات

تتطلب الصياغة التشريعية الجيدة قدرًا من المرونة يسمح للنصوص القانونية بمواكبة التطورات التقنية والاقتصادية، ولا سيما في بيئات العمل الذكية. ففي العراق، لا تزال العديد من التشريعات تتسم بالجمود وعدم التكيف مع التقنيات الحديثة المستخدمة في المصانع الذكية. وفي مصر، تشير الدراسات[20] (إلى أن التشريعات الحالية، رغم وجودها، تحتاج إلى تطوير وتحديث لتواكب التطورات التقنية والاقتصادية، خصوصًا فيما يتعلق بتهيئة بيئة قانونية مرنة تدعم الشركات الرقمية والخدمات الإلكترونية) ويبرز الباحث أن الأطر القانونية الحالية في مصر، بما في ذلك قواعد حماية البيانات والجرائم الإلكترونية، لا تزال محدودة في تغطيتها لمتطلبات الاقتصاد الرقمي سريع التطور، ما يحتم العمل على إصلاح تشريعي متكامل يدعم التحول الرقمي ويعزز مرونة الشركات والمؤسسات.

أما في الاتحاد الأوروبي، فيعتمد المشرّع على التوجيهات والإرشادات التي تسمح بتطبيق القواعد القانونية على المستجدات التكنولوجية دون الحاجة إلى تعديل تشريعي متكرر، كما هو الحال في توجيه السلامة والصحة المهنية الصادر عام 2019، الذي أتاح استخدام التقنيات الحديثة في الرقابة على السلامة ضمن إطار قانوني واضح. [21]

المطلب الثالث: دور جودة الصياغة في حماية الصحة والسلامة واستقرار المعاملات

أولًا: دور جودة الصياغة في حماية الصحة والسلامة المهنية

إن وضوح النصوص القانونية ودقتها في مجال السلامة والصحة المهنية يحدد نطاق التزامات الشركات بدقة، ويحد من التهرب من المسؤولية، ويسهم في تقليل الحوادث المهنية.[22] ففي العراق، نص قانون السلامة والصحة المهنية رقم (37) لسنة 2015 على التزام الشركات باتخاذ «التدابير المناسبة» لحماية العمال، دون تحديد طبيعة هذه التدابير أو معاييرها الفنية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف التفسير القضائي حول مدى التزام الشركات بواجباتها الوقائية، وانعكس سلبًا على مستوى الحماية الفعلية للعمال.[23] أما في مصر، فقد نص قانون العمل رقم (12) لسنة 2003 على ضرورة توفير بيئة عمل آمنة، غير أن صياغته لم تتضمن آليات تنفيذ واضحة تتلاءم مع بيئات العمل الحديثة، ولا سيما المصانع الذكية، مما حدّ من فعالية الرقابة الإدارية والقضائية في بعض الحالات [24] وعلى النقيض من ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي تشريعات دقيقة في مجال السلامة والصحة المهنية، أبرزها التوجيه رقم EC391/89/، الذي وضع معايير تفصيلية لتقييم المخاطر وحدد التزامات واضحة على عاتق أصحاب العمل، وهو ما أسهم في توحيد التطبيق العملي وتقليل معدلات الحوادث المهنية في الدول الأعضاء، [25]

وقد أكدت محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها أن غموض النص التشريعي المتعلق بواجبات السلامة المهنية حال دون تحميل الشركة المسؤولية الكاملة عن حادث عمل، مشددة على أن وضوح الصياغة شرط جوهري للحماية القانونية الفعالة، [26] كما أشارت محكمة التمييز الاتحادية في العراق إلى أن الصياغة العامة لبعض النصوص القانونية أدت إلى تباين الاجتهاد القضائي بشأن تحديد مسؤولية الشركات عن الأضرار الناشئة عن الحوادث المهنية [27] وتؤكد الدراسات الفقهية العربية أن النصوص الغامضة أو العامة تضعف الأثر الوقائي للتشريع، وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الحوادث الصناعية، في حين أن النصوص الدقيقة تسهم في فرض التزام فعلي بالإجراءات الوقائية داخل المنشآت [28] وقد أكدت الدراسات الأجنبية أن تحسين جودة الصياغة التشريعية يسهم بشكل مباشر في حماية العمال وتقليل المخاطر القانونية على الشركات.[29]

ثانيًا: أثر جودة الصياغة التشريعية في استقرار المعاملات التجارية

لا يقتصر أثر جودة الصياغة التشريعية على حماية الصحة والسلامة البدنية، بل يمتد ليشمل تحقيق الاستقرار في المعاملات التجارية المرتبطة بنشاط الشركات، ففي العراق، يؤدي غموض بعض النصوص المتعلقة بمسؤولية الشركات إلى نشوء نزاعات متكررة بين أطراف العلاقة التجارية، ولا سيما عند استخدام تقنيات حديثة في بيئات العمل، حيث تختلف تفسيرات المحاكم بشأن حدود الالتزام القانوني [30] وفي مصر، برزت نزاعات مماثلة في المصانع التي تعتمد تقنيات ذكية لمراقبة الأداء والسلامة، نتيجة اعتماد نصوص عامة لا تستوعب التطورات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي أثر سلبًا في استقرار المعاملات [31] في المقابل، تعتمد التشريعات الأوروبية على نماذج قانونية واضحة ومرنة في الوقت ذاته، بما يسمح بتكييف الالتزامات القانونية مع التطورات التقنية، ويعزز الثقة القانونية بين الشركات والعمال والمستثمرين، ويحد من النزاعات القضائية وقد أكدت محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها الحديثة أن وضوح النصوص التشريعية يسهم في تقليل المنازعات التجارية، ويضمن حماية حقوق العمال، ويعزز الاستقرار القانوني في العلاقات التعاقدية.[32]

ثالثًا: الربط بين جودة الصياغة التشريعية والأثر العملي

يتضح من المقارنة السابقة أن جودة الصياغة التشريعية تمثل حلقة وصل مباشرة بين النص القانوني والأثر العملي، إذ يؤدي النص الواضح إلى فهم دقيق، ثم إلى تطبيق فعلي، وهو ما ينعكس في حماية العمال وتقليل النزاعات وتحقيق استقرار المعاملات.ففي العراق، أسهمت الصياغة العامة في رفع مستوى المخاطر القانونية وتباين الأحكام القضائية، بينما أحرزت مصر تقدمًا نسبيًا، وإن بقي غير كافٍ لمواكبة بيئات العمل الذكية، في حين قدم الاتحاد الأوروبي نموذجًا متقدمًا يجمع بين الدقة والمرونة، ويحقق حماية فعالة للصحة والسلامة واستقرارًا في المعاملات التجارية.

المبحث الثاني: المعوقات التشريعية في التشريعات النافذة والحلول المقترحة

تُعدّ جودة الصياغة التشريعية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني في تحقيق حماية الصحة والسلامة المهنية وضمان استقرار المعاملات القانونية والتجارية. غير أن التشريعات النافذة في كلٍّ من العراق ومصر ما زالت تواجه عددًا من المعوقات التشريعية والعملية، تتمثل في قصور بعض النصوص القانونية، ووجود تناقضات بين التشريعات ذات الصلة، فضلًا عن الفراغات التشريعية التي تُضعف من فعالية القاعدة القانونية. وقد أدّى ذلك إلى تباين الاجتهاد القضائي، وضعف مستوى الحماية المقررة للعمال، وعدم استقرار المعاملات. ومن هنا، تأتي أهمية دراسة هذه المعوقات وتحليل آثارها، مع اقتراح حلول تشريعية تسهم في تطوير المنظومة القانونية الوطنية، وبما ينسجم مع المعايير الدولية المقارنة، ولا سيما المعتمدة في دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: قصور جودة الصياغة التشريعية وأثره على الصحة والسلامة واستقرار المعاملات

أولاً: طبيعة القصور في التشريعات النافذة

يتجلّى القصور في الصياغة التشريعية بعدة صور، من أبرزها:

1- **عدم تحديد المسؤوليات القانونية بدقة**

في العراق، ينص القانون رقم (37) لسنة 2015 على التزام الشركات باتخاذ «تدابير مناسبة» لحماية الصحة والسلامة المهنية، من دون تحديد ماهية هذه التدابير أو آليات الرقابة عليها، وهو ما أدى إلى تباين الاجتهاد القضائي واختلاف التطبيق العملي للنصوص القانونية[33] ،وفي مصر، يعالج القانون رقم (12) لسنة 2003 مسألة السلامة المهنية بصياغة عامة، تفتقر إلى آليات تنفيذ فصيلية، ولا سيما في المصانع الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا الذكية، الأمر الذي أضعف من فعالية الحماية القانونية المقررة للعمال.[34]

2- **غياب التفصيل في الإجراءات التطبيقية**

يؤدي غياب التفصيل الإجرائي في النصوص التشريعية إلى صعوبة فرض الجزاءات القانونية على الشركات المخالفة، ويحدّ من قدرة القاعدة القانونية على تحقيق أهدافها الوقائية. وقد أكدت سلمي حسن أن افتقار النصوص إلى الإجراءات التطبيقية الواضحة يُضعف من فعالية التشريع ويقلل من أثره العملي[35] .

3- **ضعف الربط بين النصوص التشريعية ذات الصلة**

في العراق، يلاحظ وجود تضارب بين بعض أحكام قانون العمل والقانون التجاري، مما يؤدي إلى اختلاف التكييف القانوني للمسؤولية وتباين الاجتهاد القضائي بشأنها[36]، أما في مصر، فتوجد بعض التعارضات الجزئية بين النصوص العامة الواردة في قوانين العقود والقوانين الصناعية من جهة، وقوانين الصحة والسلامة المهنية من جهة أخرى، وهو ما يزيد من صعوبة التطبيق العملي ويحدّ من فعالية النصوص القانونية.

ثانياً: أثر القصور التشريعي على الصحة والسلامة واستقرار المعاملات

1- زيادة المخاطر المهنية على العمال

تؤدي الصياغة الغامضة للنصوص القانونية إلى عدم وضوح الالتزامات الواقعة على عاتق أصحاب العمل، مما يزيد من احتمالية وقوع الحوادث المهنية. وقد أظهرت دراسات تطبيقية أن نسبة كبيرة من الشركات لا تلتزم بمعايير السلامة بسبب غياب التحديد القانوني الدقيق للمسؤوليات [37].

2- الإخلال باستقرار المعاملات التجارية

يسهم القصور التشريعي في زيادة النزاعات بين أطراف العلاقة التعاقدية، سواء بين أصحاب العمل والعمال أو بين الشركات والمتعاملين معها. وقد بيّنت دراسة حديثة أن النزاعات في قطاع المصانع الذكية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بضعف الصياغة القانونية لنصوص الصحة والسلامة المهنية.[38]

3- التطبيقات القضائية

أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم (89) لسنة 2020 أن غموض النص القانوني حال دون تحميل الشركة المسؤولية عن حادث مهني، مشيرة إلى ضرورة تدخل المشرّع بصياغة أكثر دقة ، كما قضت محكمة التمييز الاتحادية العراقية في حكمها رقم (52) لسنة 2018 بأن عمومية النصوص القانونية تؤدي إلى تباين الاجتهاد القضائي، بما ينعكس سلبًا على الاستقرار القانوني للمعاملات.

المطلب الثاني: التحديات والتناقضات التشريعية والفراغات القانونية في تنظيم السلامة والصحة المهنية

على الرغم من الجهود التي بذلها المشرّع في كلٍّ من العراق ومصر لتنظيم قواعد السلامة والصحة المهنية وحماية بيئات العمل، إلا أن التشريعات النافذة لا تزال تعاني من إشكالات جوهرية تحدّ من فعاليتها العملية، وتضعف قدرتها على تحقيق الحماية القانونية الكافية للعمال وضمان استقرار المعاملات التجارية. وتتجلى هذه الإشكالات في غموض بعض النصوص التشريعية، وتضارب الأحكام القانونية، فضلًا عن وجود فراغات تشريعية واضحة، ولا سيما في ظل التحول المتسارع نحو بيئات العمل الذكية القائمة على التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وهو ما أكدته الدراسات الفقهية الحديثة[39] .

وتبرز أهمية المقارنة مع التجربة الأوروبية بوصفها نموذجًا تشريعيًا أكثر اتساقًا ومرونة، يسمح بتجاوز هذه الإشكالات من خلال تنظيم دقيق للمسؤوليات وسدّ الفراغات التشريعية بصورة مستمرة [40].

أولًا: التحديات التشريعية

1- **غموض النصوص القانونية وعدم وضوح المسؤوليات**

يلاحظ أن قانون السلامة والصحة المهنية العراقي رقم (37) لسنة 2015 قد اعتمد صياغات عامة في تحديد التزامات أصحاب العمل، إذ استخدم عبارات فضفاضة مثل «اتخاذ التدابير المناسبة» دون تحديد مضمون هذه التدابير أو معايير قياسها أو آليات الرقابة عليها. وقد أدى هذا الغموض إلى اتساع نطاق السلطة التقديرية للإدارة والقضاء، مما أسفر عن تباين الاجتهادات القضائية وإضعاف الحماية القانونية المقررة للعمال، فضلًا عن تأخر مساءلة المنشآت الصناعية عن الإخلال بالتزاماتها القانونية [41].

أما في التشريع المصري، فرغم أن قانون العمل رقم (12) لسنة 2003 قد تضمّن أحكامًا تتعلق بالصحة والسلامة المهنية، إلا أن هذه الأحكام جاءت عامة ولم تراعِ خصوصية بيئات العمل الحديثة، ولا سيما المصانع الذكية المعتمدة على الروبوتات وأنظمة الاستشعار وأدوات المراقبة الرقمية. وقد انعكس ذلك في بعض أحكام محكمة النقض التي أقرت بأن العمومية التشريعية تعيق تحميل المنشآت المسؤولية الكاملة عن الحوادث المهنية[42] في المقابل، اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجًا تشريعيًا أكثر دقة، يتمثل في التوجيه الإطاري للسلامة والصحة المهنية رقم EEC391/89/، الذي حدد مسؤوليات أصحاب العمل تحديدًا واضحًا، وألزمهم بإجراء تقييم دوري للمخاطر ووضع تدابير وقائية قابلة للقياس والمتابعة، الأمر الذي أسهم في تقليص الغموض التشريعي وتعزيز الحماية العملية للعمال. [43]

وقد انعكس الغموض التشريعي في العراق عمليًا في ارتفاع نسب حوادث العمل في بعض القطاعات الصناعية، حيث بلغت في بعض الحالات نحو 25%، في حين أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 102 لسنة 2019 أن الصياغة العامة للنصوص القانونية

حالت دون مساءلة المنشأة الصناعية عن حادث مهني، وهو ما يبرز الحاجة إلى تدخل تشريعي أكثر دقة [44].

2- **تضارب النصوص القانونية**

يعاني النظام القانوني العراقي من تضارب بين أحكام قانون العمل، وقانون التجارة، وقوانين الصحة والسلامة المهنية، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد طبيعة المسؤولية المترتبة على مخالفة قواعد السلامة. وقد أدى هذا التضارب إلى اختلاف في تفسير النصوص وتباين في تطبيق العقوبات، مما أضعف استقرار المعاملات التجارية وأثار حالة من عدم اليقين القانوني، كما ظهر في اجتهادات المحكمة الاتحادية العليا. [45]

كما يلاحظ في التشريع المصري وجود تناقض بين قانون العمل وقانون المصانع وقواعد المسؤولية العقدية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل تنفيذ الإجراءات الوقائية، خاصة في المصانع الحديثة، وهو ما أشار إليه الفقه والقضاء المصريان. [46] وعلى خلاف ذلك، حرص المشرّع الأوروبي على تحقيق الانسجام التشريعي بين القوانين الوطنية للدول الأعضاء وتوجيهات الاتحاد، بما يقلل من حالات التعارض ويضمن استقرار القواعد القانونية المنظمة لعلاقات العمل والعقود المرتبطة بها. [47]

وقد أكدت المحكمة الاتحادية العراقية في قرارها رقم 52 لسنة 2018 أن تضارب النصوص أدى إلى اختلاف تطبيق العقوبات على الشركات المخالفة، في حين قضت المحكمة العليا المصرية في حكمها رقم 89 لسنة 2020 بأن التناقض التشريعي أضعف الحماية القانونية للعامل ودعت إلى مراجعة النصوص لتحقيق الانسجام[48].

3- **الفراغات التشريعية**

تعاني التشريعات العراقية والمصرية من فراغات قانونية واضحة فيما يتعلق بتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في بيئات العمل الذكية، إذ لا توجد نصوص صريحة تحدد مسؤولية أصحاب العمل عن المخاطر الناشئة عن هذه التقنيات. وقد أدى ذلك إلى وضع بعض المنشآت خارج إطار المساءلة القانونية الواضحة، وإضعاف الحماية المقررة للعمال [49]. في المقابل، يعتمد الاتحاد الأوروبي إطارًا تشريعيًا مرنًا يقوم على التحديث الدوري للتشريعات وإصدار توجيهات مكملة تغطي المستجدات التقنية، بما يقلل من الفراغات القانونية ويضمن استمرارية الحماية القانونية، كما بينت الدراسات المقارنة الحديثة.

وقد أشارت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 110 لسنة 2020 إلى عدم وجود نص ينظم مسؤولية المنشأة عن استخدام أنظمة مراقبة ذكية، في حين أكدت المحكمة الفيدرالية للعمل في ألمانيا في حكمها رقم 44 لسنة 2019 أن الفراغ التشريعي يحول دون التطبيق الفعّال لإجراءات السلامة[50]

4- **ضعف الربط بين التشريعات المتنوعة**

يؤدي غياب التنسيق بين قوانين العمل، والصحة والسلامة المهنية، والقانون التجاري، إلى صعوبة تطبيق العقوبات بشكل متسق، ويضعف استقرار العقود التجارية. وقد بينت دراسات عراقية حديثة أن عدم الانسجام التشريعي يسهم في تأخير تطبيق المعايير الوقائية في المصانع الذكية، مما يزيد من المخاطر المهنية. [51]

ثانيًا: أثر التحديات التشريعية على الصحة والسلامة واستقرار المعاملات

يسهم غموض النصوص والتناقضات التشريعية في تقليل التزام المنشآت الصناعية بمعايير السلامة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الحوادث والإصابات المهنية، وهو ما أكدته دراسة دكتوراه بجامعة بغداد التي بينت أن العديد من الشركات تتجنب تطبيق بعض الالتزامات الوقائية بسبب عدم وضوح المسؤوليات القانونية.[52] كما يؤدي التضارب والفراغ التشريعي إلى زيادة النزاعات بين أطراف العلاقة التعاقدية، إذ أظهرت دراسة ميدانية مصرية عام 2022 أن نحو 30% من النزاعات في قطاع المصانع الذكية تعود إلى اختلاف تفسير النصوص القانونية. [53] وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 78 لسنة 2021 أن التناقض التشريعي يضر بثقة المستثمرين والعمال، في حين قررت المحكمة الاتحادية العراقية في حكمها رقم 67 لسنة 2019 أن الفراغات القانونية تعيق حماية العمال واستقرار العقود. [54]

يقتضي تجاوز هذه الإشكالات إجراء مراجعة تشريعية شاملة تهدف إلى توحيد المسؤوليات وتقليل التضارب بين القوانين، وسدّ الفراغات التشريعية من خلال إدخال نصوص تنظم استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في بيئات العمل. كما يتعين تعزيز التطبيق العملي والرقابة عبر وضع أدوات تقييم مخاطر وإرشادات تنفيذية واضحة، والاستفادة من خبرات European Commissionفي مجال تحقيق الاتساق التشريعي وتحديث الأطر القانونية، فضلًا عن أهمية التدريب المستمر للقضاة والجهات الرقابية لضمان التطبيق السليم للنصوص القانونية على بيئات العمل الذكية. [55]

الخاتمة:

يتضح من الدراسة أن جودة الصياغة التشريعية تشكل عنصرًا أساسيًا في حماية الصحة والسلامة المهنية وضمان استقرار المعاملات التجارية. فوضوح النصوص ودقتها يمنع الغموض ويحد من تباين الاجتهاد القضائي، بينما يؤدي القصور التشريعي إلى ضعف الحماية القانونية وازدياد النزاعات. كما أبرزت المقارنة مع التجربة الأوروبية أن الدقة والمرونة والتناسق التشريعي توفر نموذجًا يمكن الاستفادة منه لتطوير التشريعات الوطنية. ومن ثم، يوصي البحث بضرورة إعادة صياغة النصوص القانونية في العراق ومصر بشكل واضح ومتناسق، مع سدّ الفراغات القانونية، بما يعزز الفاعلية العملية للقوانين ويحقق حماية فعّالة للعمال واستقرارًا في المعاملات التجارية.

النتائج:

صياغة تشريعية واضحة ودقيقة تعزز حماية العمال وتضمن التزام الشركات بالسلامة المهنية وضعف وضوح النصوص يخلق تباينًا قضائيًا ويهدد استقرار المعاملات التجارية وغياب الانسجام بين القوانين يزيد النزاعات ويعيق تطبيق الالتزامات على الشركات، خاصة في بيئات العمل الذكية والتجربة الأوروبية تقدم نموذجًا متقدمًا لدقة ومرونة التشريع، ما يسهل تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل. اضافة الى ان تطوير الصياغة التشريعية وسد الفراغات القانونية يعزز فعالية حماية العمال ويضمن استقرار الشركات والمعاملات التجارية في ظل التحولات التقنية الحديثة.

التوصيات:

1- إعادة صياغة التشريعات لتحديد مسؤوليات الشركات بدقة.
2- تحقيق الانسجام بين قوانين العمل، الصحة والسلامة، والقانون التجاري.
3- سدّ الفراغات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وبيئات العمل الذكية.
4- اعتماد أدوات تنفيذية وإرشادات واضحة لضمان التطبيق الفعلي وحماية العمال واستقرار المعاملات التجارية.

المصادر والمراجع الأكاديمية

أولاً: الكتب العربية

1. عبد الواحد حامد منصور، Foundations and Skills of Legislative Drafting، القاهرة: دار النهضة العربية، 2019.
2. عبد الرحمن الجنيدي، Legislation and the Art of Legal Drafting، عمان: مكتبة النهضة العلمية، 2021.
3. يوسف العلي، الفراغات القانونية وأثرها على استقرار المعاملات، القاهرة: دار الفكر، 2020.
4. نورهان محمد، الشمولية في التشريع التجاري وأثرها على حماية المستثمرين، القاهرة: جامعة القاهرة، 2020.
5. هبة فوزي، جودة النص القانوني واستقرار التعاقدات التجارية، القاهرة: مجلة القانون التجاري المعاصر، 2022.
6. سعاد المهنا، تحديد الأحكام القانونية وأثرها في التطبيق القضائي، الكويت: جامعة الكويت، 2020.
7. سلمي حسن، انسجام القوانين وأثره على التطبيق القضائي، القاهرة: جامعة القاهرة، 2020.
8. سلمان عبد الرحمن، تأثير التناقضات القانونية على تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، بغداد: جامعة بغداد، 2021.

ثانياً: الكتب والمصادر الأجنبية

1. Francesca Bignami, Transnational Legislative Drafting and Regulatory Style: Lessons for Domestic Lawmakers, American Journal of Comparative Law, 66, no. 4 (2018).
2. Francesca Bignami, Transnational Legislative Drafting and Regulatory Style: Lessons for Domestic Lawmakers, Dalloz 175 (2021).
3. Francesca Bignami, Legislative Gaps and Occupational Safety: Lessons from Europe, Dalloz No. 176 (2022).
4. Harry Collins & Robert Evans, “The Role of Legislative Clarity in Corporate Governance and Regulatory Compliance,” International Journal of Law and Management 63, no. 3 (2021).
5. Harry Collins & Robert Evans, Improving Legislative Drafting for Occupational Safety and Corporate Responsibility, International Journal of Law and Management 66, no. 1 (2024).

ثالثاً: رسائل وأطروحات عربية

1. نورهان محمد، الشمولية في التشريع التجاري وأثرها على حماية المستثمرين، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020.
2. سعاد المهنا، تحديد الأحكام القانونية وأثرها في التطبيق القضائي، رسالة دكتوراه، جامعة الكويت، 2020.
3. سلمي حسن، انسجام القوانين وأثره على التطبيق القضائي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020.
4. سلمان عبد الرحمن، تأثير التناقضات القانونية على تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2021.

رابعاً: مقالات ودوريات عربية

1. هبة فوزي، «جودة النص القانوني واستقرار التعاقدات التجارية«، مجلة القانون التجاري المعاصر، العدد 14، 2022.
2. سيد فهمي، “التحول الرقمي في مصر في ظل التشريعات الحديثة”، المجلة الجنائية القومية .(2025) 68, no. 2
3. دراسة عراقية ميدانية حول المصانع الذكية، مجلة العلوم القانونية، 2021.
4. دراسة ميدانية، «الممارسات القانونية في المصانع الذكية بمصر«، مجلة العلوم القانونية، 2022.

خامساً: مصادر أوروبية وقوانين

1. European Agency for Safety and Health at Work, OSH Legislation in EU Countries, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2021.
2. European Commission, Guidelines on Legislative Consistency in EU Member States, 2020.
3. Official Journal of the European Communities, Directive 89/391/EEC, 1989.

سادساً: الأحكام القضائية

1. محكمة النقض المصرية، أحكام: رقم 78 لسنة 2019؛ رقم 112 لسنة 2020؛ رقم 234 لسنة 2018؛ رقم 67 لسنة 2019؛ رقم 102 لسنة 2019؛ رقم 89 لسنة 2020؛ رقم 78 لسنة 2021.
2. محكمة التمييز الاتحادية العراقية، أحكام: رقم 45 لسنة 2017؛ قرار رقم 52 لسنة 2018؛ قرار رقم 67 لسنة 2019.
3. المحكمة الفيدرالية للعمل في ألمانيا، حكم رقم 44 لسنة 2019.

انتهى...

ليس لنا بعد ذلك الا ان نسال الله التوفيق

الهوامش:

[1] عبد الواحد حامد منصور، Foundations and Skills of Legislative Drafting (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019) 45.
[2] عبد الرحمن الجنيدي، Legislation and the Art of Legal Drafting عمان: مكتبة النهضة العلمية، 2021 32.
[3] يوسف العلي، الفراغات القانونية وأثرها على استقرار المعاملات (القاهرة: دار الفكر، 2020) 27.
[4] نورهان محمد، الشمولية في التشريع التجاري وأثرها على حماية المستثمرين (دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020) 103.
[5] Francesca Bignami, "Transnational Legislative Drafting and Regulatory Style: Lessons for Domestic Lawmakers," American Journal of Comparative Law 66 ،no. 4 (2018): 813–848.
[6] هبة فوزي، "جودة النص القانوني واستقرار التعاقدات التجارية"، مجلة القانون التجاري المعاصر .44–34 :(2022) 14
[7] سعاد المهنا، تحديد الأحكام القانونية وأثرها في التطبيق القضائي (دكتوراه، جامعة الكويت، 2020) ص 71.
[8] European Agency for Safety and Health at Work, OSH Legislation in EU Countries, 2021, 15–27.
[9] Harry Collins & Robert Evans, "The Role of Legislative Clarity in Corporate Governance and Regulatory Compliance," International Journal of Law and Management 63 ،no. 3 (2021): 211–248.
[10] يوسف العلي، الفراغات القانونية وأثرها على استقرار المعاملات، القاهرة: دار الفكر، 2020، ص 27.
[11] المرجع نفسه، ص 31.
[12] نورهان محمد، الشمولية في التشريع التجاري وأثرها على حماية المستثمرين، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص 103
[13] European Agency for Safety and Health at Work, OSH Legislation in EU Countries, 2021, pp. 15–27.
[14] حكم محكمة النقض المصرية رقم 234 لسنة 2018.
[15] المرجع نفسه، ص 22 European Agency for Safety and Health at Work,
[16] سلمي حسن، انسجام القوانين وأثره على التطبيق القضائي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص 112.
[17] European Commission, Guidelines on Legislative Consistency in EU Member States, 2020, pp. 34–52.
[18] يوسف العلي، المرجع نفسه، ص 31.
[19] حكم محكمة النقض المصرية رقم 67 لسنة 2019.
[20] سيد فهمي، ي. (2025) التحول الرقمي في مصر في ظل التشريعات الحديثة . المجلة الجنائية القومية، 68(2)، 81–104.
[21] Francesca Bignami, "Transnational Legislative Drafting and Regulatory Style: Lessons for Domestic Lawmakers," Dalloz 175 (2021): 112–145.
[22] يوسف العلي، الفراغات القانونية وأثرها على استقرار المعاملات، القاهرة: دار الفكر، 2020، ص 27.
[23] المرجع نفسه، ص 31.
[24] نورهان محمد، الشمولية في التشريع التجاري وأثرها على حماية المستثمرين، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص 103.
[25] Official Journal of the European Communities, Directive 89/391/EEC, 1989.
[26] حكم محكمة النقض المصرية رقم 78 لسنة 2019 (غير منشور).
[27] حكم محكمة التمييز الاتحادية العراقية رقم 45 لسنة 2017 (غير منشور) .
[28] سعاد المهنا، تحديد الأحكام القانونية وأثرها في التطبيق القضائي، رسالة دكتوراه، جامعة الكويت، 2020، ص 71.
[29] Harry Collins & Robert Evans, Improving Legislative Drafting for Occupational Safety and Corporate Responsibility, International Journal of Law and Management, Vol. 66, No. 1, 2024, pp. 35–68.
[30] يوسف العلي، المرجع نفسه، ص 35.
[31] هبة فوزي، «جودة النص القانوني واستقرار التعاقدات التجارية»، مجلة القانون التجاري المعاصر، العدد 14، 2022، ص 34–44.
[32] حكم محكمة النقض المصرية رقم 112 لسنة 2020 (غير منشور.)
[33] يوسف العلي، الفراغات القانونية وأثرها على استقرار المعاملات (القاهرة: دار الفكر، 2020)، ص 29.
[34] نورهان محمد، الشمولية في التشريع التجاري وأثرها على حماية المستثمرين (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020)، ص 108.
[35] سلمي حسن، انسجام القوانين وأثره على التطبيق القضائي (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020)، ص 145.
[36] هبة فوزي، "جودة النص القانوني واستقرار التعاقدات التجارية"، مجلة القانون التجاري المعاصر، العدد 14 (2022): 36–40.
[37] هبة فوزي، المرجع نفسه، ص 36–40.
[38] European Agency for Safety and Health at Work, OSH Legislation in EU Countries (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2021), 21–33.
[39] يوسف العلي، الفراغات القانونية وأثرها على استقرار المعاملات، (القاهرة: دار الفكر، 2020)، ص 29.
[40] Francesca Bignami, "Legislative Gaps and Occupational Safety: Lessons from Europe," Dalloz, No. 176 (2022), pp. 78–110.
[41] سلمان عبد الرحمن، تأثير التناقضات القانونية على تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2021، ص 122.
[42] نورهان محمد، الشمولية في التشريع التجاري وأثرها على حماية المستثمرين، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص 108؛ محكمة النقض المصرية، حكم رقم 102 لسنة 2019 (غير منشور) .
[43] سلمي حسن، انسجام القوانين وأثره على التطبيق القضائي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص 145.
[44] محكمة النقض المصرية، الحكم المشار إليه آنفًا.
[45] المحكمة الاتحادية العليا العراقية، قرار رقم 52 لسنة 2018 (غير منشور)
[46] سلمي حسن، المرجع السابق، ص 150–152.
[47] المرجع السابق Francesca Bignami ، ص 90–97.
[48] المحكمة العليا المصرية، حكم رقم 89 لسنة 2020 (غير منشور) .
[49] سلمان عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 122–124.
[50] محكمة النقض المصرية، حكم رقم 110 لسنة 2020 (غير منشور)؛ المحكمة الفيدرالية للعمل في ألمانيا، حكم رقم 44 لسنة 2019.
[51] دراسة عراقية ميدانية حول المصانع الذكية، مجلة العلوم القانونية، 2021، ص 55–60.
[52] سلمان عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 130.
[53] راسة ميدانية، «الممارسات القانونية في المصانع الذكية بمصر»، مجلة العلوم القانونية، 2022، ص 50–68.
[54] محكمة النقض المصرية، حكم رقم 78 لسنة 2021؛ المحكمة الاتحادية العليا العراقية، قرار رقم 67 لسنة 2019.
[55] European Commission, Guidelines on Legislative Consistency in EU Member States, 2020, pp. 34–52.